الصباح الاقتصادية
12
العدد 2112 - السنة السابعة
الثلاثاء 26 جمادى الأولى 1436 - الموافق 17 مارس 2015
Tuesday 17 March 2015 - No.2112 - 7th Year

استعراض أهم البنود الواردة في قانون الشركات الجديد

المدعج: الكويت تتعاون مع صندوق النقد الدولي لبحث تطبيق ضريبة الشركات

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالمحسن المدعج امس إن الكويت تتعاون مع صندوق النقد الدولي لبحث آلية تطبيق الضريبة على الشركات.

واضاف المدعج في تصريح لـ«كونا» عقب اجتماعه مع وفد صندوق النقد الدولي الزائر امس انه تم خلال الاجتماع استعراض اهم البنود الواردة في قانون الشركات الجديد موضحا ان الصندوق يعتزم عمل تقرير اولي عن كيفية تطبيق الضريبة على الشركات العاملة في الكويت.

وذكر ان الوفد استطلع رأي الوزارة في بعض مواد قانون الشركات الجديد وكيفية ادخال بعض المواد الجديدة المتعلقة بالضرائب على الشركات الكويتية والشركات الاجنبية العاملة في الكويت.

وأوضح انه «تم شرح قانون الشركات الحالي للوفد الزائر وكيفية تعامل القانون مع موضوع الضريبة على الشركات ليكون هناك تصور واضح للوفد الزائر قبل كتابة تقريره الاولي الذي سيقدم لوزارة المالية باعتبارها المعنية في الضريبة واجراءاتها».

وبين ان صندوق النقد الدولي مرتبط منذ سنوات مع الكويت كمستشار لكثير من المشاريع الحكومية والخطط التنموية «وحضور الوفد الزائر اليوم لوزارة التجارة يأتي لمناقشة موضوع الضريبة على الشركات بناء على توصية وزارة المالية في هذا الشأن».

يذكر ان وفد صندوق النقد الدولي الزائر معني بدارسة الاصلاح الضريبي بدولة الكويت ومكلف من قبل وزارة المالية وضع إطار مؤسسي لمراجعة السياسات الضريبية في ظل سعي الوزارة الى إجراء الإصلاحات الاقتصادية لتنمية الاقتصاد الوطني وبحث اعتماد تصميم نظام ضريبي للتنويع مصادر الدخل وزيادة الإيرادات غير النفطية.

■ الوفد استطلع رأي الوزارة في كيفية إدخال بعض المواد الجديدة المتعلقة بالضرائب

عبدالمحسن المدعج

■ الصندوق مرتبط منذ سنوات مع الكويت كمستشار لكثير من المشاريع الحكومية

الدولار الأمريكي يستقر أمام الدينار عند 0.300

«المركزي»: انخفاض عرض النقد محلياً 1.4 في المئة يناير الماضي

■ ودائع القطاع الخاص لدى البنوك انخفضت بنسبة 1.7 في المئة إلى 28949.5 مليون دينار

استقر سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار الكويتي امس عند 0,300 دينار في حين ارتفع اليورو ليسجل 0,315 دينار مقارنة بأسعار صرف يوم الخميس الماضي.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني انخفض ليسجل 0,442 دينار بينما ارتفع الفرنك السويسري ليسجل 0,298 دينار وبقي سعر صرف الين الياباني على ما هو عليه عند مستوى 0,002 دينار دون تغيير.

وتشير التوقعات الحاليه انه في حالة استمرار اسعار النفط الخام في التراجع إلى جانب قوة الدولار الحالية في الاسواق فقد تنخفض معدلات التضخم خلال شهري مارس وابريل وهوالامرالكفيل بتاجيل قرار رفع اسعار الفائدة في الولايات المتحدة.

اما بالنسبة الى العملة الاوروبية الموحدة (يورو) فقد اكدت مجموعة اليورو انها لن تقدم اي دفعات قبل انتهاء كل المفاوضات الى جانب تصريحات المانيا بانها لا تستبعد خروج اليونان من منطقة اليورو.

من جانب آخر اظهرت ارقام صادرة عن بنك الكويت المركزي ان عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) انخفض بنسبة 1,4 في المئة في شهر يناير الماضي مقارنة بشهر ديسمبر الماضي مسجلا 33360,6 مليون دينار كويتي.

وقالت ادارة البحوث الاقتصادية في البنك في نشرتها الشهرية عن يناير الماضي خصت بنشرها وكالة الانباء الكويتية (كونا) امس ان ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي انخفضت بنسبة 1,7 في المئة الى 28949,5 مليون دينار بينما ارتفعت الودائع بالعملات الاجنبية بنسبة 3,3 في المئة الى 2987,1 مليون دينار ليصبح اجمالي ودائع القطاع الخاص 31936,7 مليون دينار.

وذكرت ان اجمالي ارصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار الكويتي المتمثل بسندات (المركزي) استقرت عند 1925,0 مليون دينار في حين ارتفع اجمالي موجودات البنوك المحلية في يناير الماضي الى 55651,3 مليون دينار.

وبينت ان صافي الموجودات الاجنبية لدى البنوك المحلية انخفض بنسبة 0,3 في المئة يناير الماضي الى 7363,8 مليون دينار وانخفضت ودائع الاجل لدى البنك المركزي بنسبة 6,3 في المئة في الشهر ذاته الى 3217,7 مليون دينار.

ولفتت الى ان الودائع من غير المقيمين بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية ارتفعت بنسبة 11,3 في المئة في يناير الماضي الى 926,1 مليون دينار بينما انخفضت الودائع بالعملات الاجنبية لغير المقيمين بنسبة 2,1 في المئة الى 3049,9 مليون دينار ليصل اجمالي هذه الودائع الى 3975,9 مليون دينار.

وقالت الادارة في نشرتها إن ارصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين ارتفعت في يناير الماضي بنسبة 0,1 في المئة عن مستواها المسجل في ديسمبر الماضي لتبلغ 30768,2 مليون دينار في حين استقر متوسط اسعار الفائدة على سندات الخزينة مدة عام واحد عند 1 في المئة واشارت الى ان تمويل الواردات الكويتية انخفض في يناير الماضي بنسبة 13,3 في المئة ليبلغ 531,4 مليون دينار في حين واصل متوسط سعر صرف الدولار الامريكي ارتفاعه مقابل الدينار الكويتي في شهر يناير بنسبة قدرها 0,7 في المئة وبلغامستوى 294,06 فلس للدولار.

وقالت إن اجمالي قيمة الموجودات في بنك الكويت المركزي ارتفع 0,1 في المئة في يناير الماضي ليبلغ 8748,2 مليون دينار بينما انخفض صافي الموجودات الاجنبية لدى (المركزي) بنسبة 0,2 في المئة الى 8567,3 مليون دينار في يناير الماضي.

وعرض النقد بالمفهوم الواسع هو كل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الاشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المحتفظ بها في البنوك على شكل حسابات جارية او ودائع تحت الطلب اضافة الى ودائع الاجل وحسابات التوفير.

البنك المركزي

■ ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية في يناير الماضي إلى 55651.3 مليون دينار

الشائعات عن إيقاف شركات والمضاربات والضغوطات البيعية وراء تراجع السوق

البورصة تغلق على انخفاض مؤشراتها الثلاثة

البورصة تواصل تراجعها

أغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته أمس على انخفاض مؤشراته الثلاثة بواقع 26,9 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 6446 نقطة و 2,01 نقطة للوزني و 8,28 نقطة لـ«كويت 15».

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق نحو 15,9 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة حوالي 131,4 مليون سهم تمت عبر 3543 صفقة.

وكانت اسهم شركات «المدن» و«الاولى» و«المستثمرون» و«التجارية» و«المدينة» الاكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات «العقارية» و«البناء» و«تجاري» و«مشاعر» و«مراكز» الاكثر ارتفاعا.

يذكر ان «كويت 15» مؤشر وزني للقيمة الرأسمالية قابل للتداول ويتضمن اكبر 15 شركة في السوق من حيث حجم السيولة وتتم مراجعة مكوناته بشكل نصف سنوي باختيار الشركات ذات السيولة والقيمة الرأسمالية الاعلى.

وجاء الغلاق على انخفاض بسبب العديد من الاسباب المباشرة التي الفت بظلالها السلبية على المتعاملين.

ومن تلك الاسباب ترويج الاشاعات حول ايقاف العديد من الشركات لتلكؤ بعضها عن تقديم البيانات المالية عن عام 2014 اضافة الى اشتداد وتيرة المضاربات و الضغوطات البيعية ما ساهم في تراجع المؤشرات الرئيسية.

ووسط الاغلاق في المنطقة الحمراء للجلسة الثانية على التوالي لهذا الاسبوع كان لافتا سيطرة الحركة البيعية اكثر من الشرائية بسبب استمرار غياب المحفزات الفنية الأمر الذي عمق من خسائر المؤشر السعري و الذي ما زال يتأرجل عن مستوى 6450 نقطة ضمن مسلسل التراجعات التي يشهدها منذ بداية تداولات شهر مارس.

وفي ما يبدو أن وتيرة التراجعات انعكست على العديد من المتداولين حيث آثر بعضا منهم الخروج بالخسائر الآنية خشية تفاقمها في ظل الغياب شبه المتعمد من كبر صناع السوق و تفضيل كبريات المجموعات الاستثمارية الدخول على اسهم شركاتها دون سواها و هو الامر الذي جعل الفتور سمة بارزة على مدار ساعات الجلسة - وبرغم الانخفاض الذي طال معظم الاسهم التي تم التداول عليها الا انه كان لافتا بروز بعض موجات الشراء الانتقائي المنقطع على الاسهم التشغيلية وان كانت قد تمت بصورة فردية وقد اشتدت تلك المنهجية في فترة المزاد حيث زادت الطلبات نوعا ما و هو ما ساعد المؤشر السعري في تقليص خسائرة بنحو 14 نقطة.

وكان لافتا ايضا في مجريات الحركة ان شهد احد اسهم الشركات الخليجية تركيزا من جانب المتعاملين حيث القت تداعيات عملية تخفيض راس مال الشركة على السهم و هو بالاساس مضاربي ما جعل الكثير يعرضونه الى البيع.

كما كان لافتا أن أحد اسهم الشركات الاستثمارية شهد تداولات بعد اعلان الشركة تحقيق ارباح عن العام 2014 بعد ما منيت بخسائر في العام 2013 و هو الامر المتوقع ان يستمر على هذا الحال في جلسات باقي الاسبوع.

وشهد بعض الاسهم المكونة لمؤشر (كويت 15) ضغوطات كبيرة وسط اشتداد منوال المضاربات عليها ما طال ايضا الاسهم الرخيصة التي باتت في مستويات مغرية للعديد من المستثمرين لا سيما التي لا تتخطى مستوياتها السعرية الـ50 فلس.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) أغلق الجلسة اليوم منخفضا 26,9 نقطة ليصل الى مستوى 6446,3 نقطة ولتبلغ القيمة النقدية نحو 15,9 مليون دينار تمت عبر 3543 صفقة من خلال 131,4 مليون سهم.

■ سيطرة الحركة البيعية أكثر من الشرائية بسبب غياب المحفزات الفنية عمق من الخسائر

■ وتيرة التراجعات انعكست على المتداولين ودفعت بعضهم إلى الخروج بالخسائر الآنية

تقدر مساحتها بنحو 8 كيلومترات مربعة و ستساهم في توطين الصناعات الثقيلة في البلاد

العجمي: 160 مليون دينار تكلفة مشروع «النعايم الصناعية»

أعلن المدير العام للهيئة العام للصناعة ان مشروع انشاء وانجاز منطقة النعايم الصناعية التي تقدر مساحتها بنحو 8 كيلومترات مربعة وبكلفة اجمالية تقدر بنحو 160 مليون دينار كويتي سنساهم في توطين الصناعات الثقيلة في البلاد.

وقال العجمي في لقاء مع «كونا» امس إن الهدف من المشروع يكمن في تهيئة منطقة صناعية قادرة على توطين الصناعات التي فيها بعض المشاكل البيئية موضحا ان وزارة الأشغال ووزارة الكهرباء هما المشرفتان على المشروع.

واشار الى ان المشروع يقع غرب شمال طريق السالمي وسيخصص للهيئة مساحة تقدر ب 8 كيلومترات مربعة سيتم تقسيمها الى منطقة صناعية تصل مساحتها الى 6 كيلومترات مربعة فيما سيكون هناك مساحة تقدر ب 2 كيلومتر مربع كمنطقة سكراب مؤكدا سعي الهيئة الى تنفيذ البرامج الانمائية الخاصة بها في اطار الخطة التنموية للدولة وفي مقدمتها المشاريع الانشائية الجديدة.

■ الاتفاق مع «الاشغال» سيتم خلال الفترة المقبلة لادراج المشروع ضمن مشاريعها التنموية

واشاد العجمي بان الاتفاق مع وزارة الاشغال سيتم خلال الفترة القادمة لادراج المشروع ضمن مشاريعها التنموية لافتا الى ان الوزارة هي من تحدد الوقت الزمني للبدء والانتهاء من المشروع.

وقال ان الخطة التنموية الجديدة تاتي في مرحلة مهمة من مسيرة التنمية الاقتصادية وتتضمن الاطار العام للخطة مجموعة من الاهداف الصناعية تهدف الى تحسين اداء القطاع الصناعي في الكويت.

وبين ان برامج الخطة الانمائية شملت على مشاريع انشائية جديدة كانشاء وانجاز منطقة النعايم والشدادية وتطوير البنية التحتية لخطة 11 بمنطقة صبحان الصناعية اضافة الى استكمال المشاريع الإنشائية الجارية وصيانة المشاريع التي تم تنفيذها.

وذكر المدير العام ان الهيئة قامت من خلال ابراداتها بتخصيص 80 مليون دينار كويتي لتطوير وانجاز منطقة الشدادية الصناعية اضافة الى 12 مليون لتطوير وصيانة قطعة «11» من منطقة صبحان الصناعية.

واشار العجمي الى دور الهيئة العامة للصناعة في تخصيص الاراضي الصناعية مبينا انها تستعد حاليا لتخصيص 172 قسيمة صناعية اضافة الى مجموعة من الاراضي في منطقة امغرة الصناعية.

وفيما يتعلق توقيع الهيئة العامة للصناعة اتفاقية استراتيجية صناعية لدولة الكويت حتى عام 2035 اوضح ان الهيئة سعت من خلال هذه الاستراتيجية الى اشراك القطاع الخاص بصورة فعلية اكبر لتطوير وتنويع قطاعات الاقتصاد الكويتي.

وبين اهمية الخطة الاستراتيجية الصناعية في تعزيز اركان النمو الصناعي المستدام من قبل القطاع الخاص اضافة الى تحقيقها الرخاء للمجتمع من خلال خلق فرص عمل وفرص استثمار في القطاع الصناعي وتقوية الاقتصاد الوطني. واكد ان الهيئة دعت كل من غرفة تجارة وصناعة الكويت وبنك الكويت الصناعي واتحاد الصناعات الكويتية باعتبارهم اهم الجهات المعنية بدعم وتشجيع هذا القطاع في البلاد والمشاركة فيه ابتداء من مرحلة الاقتراح وصولا الى المشاركة في تحقيق الاهداف المرجوة.

«الامتياز» تحقق 6.16 ملايين دينار أرباحا في 2014

أعلنت مجموعة الامتياز الاستثمارية تحقيقها ارباحا قدرها 6,16 مليون دينار كويتي بربحية 5,63 فلسا للسهم الواحد في نهاية ديسمبر 2014 مقارنة بخسائر بلغت حوالي 58 مليون دينار بخسارة للسهم بلغت 52,9 فلس لعام 2013.

وقالت الشركة في بيان نشر على موقع سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» امس ان مجلس ادارة الشركة اوصى بتوزيع ارباح نقدية بنسبة 5 في المئة من القيمة الاسمية للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

واضافت ان اجمالي حقوق المساهمين بلغ حوالي 177 مليون دينار مقابل حقوق مساهمين بلغت نحو 171,7 مليون دينار للفترة ذاتها عام 2013. وذكرت أن اجمالي موجودات الشركة بلغ 307,5 مليون دينار مقابل مطلوبات وصلت الى 91 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2014 مقارنة بمطلوبات بلغت حوالي 110,5 دينار للفترة ذاتها من عام 2013. يذكر ان الشركة تاسست عام 2005 وادرجت في البورصة عام 2011 برأسمال مدفوع بلغ حوالي 113,3 مليون دينار ومن أغراضها الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وتاسيس الشركات المتخصصة وادارة الأموال والمحافظ المالية والعقارية نيابة عن الغير.